

مجلس التفاهم العالمي

تأسس في العام 1983



الدورة السنوية السادسة والعشرون

البيان الختامي

الوضع العالمي الراهن:

إعادة إرساء القانون الدولي

وإدارة الأسواق المالية الدولية

25-27 حزيران/ يونيو 2008

ستوكهولم، السويد

مع تقدم العالم نحو تعددية أطراف جديدة في القرن الواحد والعشرين، عقد مجلس التفاهم العالمي دورته السنوية السادسة والعشرين في جزيرة ليدينغو في ستوكهولم في السويد الذي يعد البلد الأكثر تقدماً لجهة اهتمامه بالشؤون البيئية بغية النظر في التحديات العالمية الراهنة. وقد عمد المجلس، تحديداً، إلى تحليل الوضع العالمي الراهن وصبّ جل تركيزه على كيفية إعادة إرساء القانون الدولي وكيفية إدارة الأسواق المالية الدولية. وفي هذا الإطار، صادق المجلس على تقريره الرئيسي الصادرين عن جلستي مجموعتي الخبراء رفيعي المستوى اللتين عقدتا في هامبرغ بين 19 و20 حزيران/يونيو. كذلك، اعتمد المجلس بياناً يتعلّق بالوضع في زيمبابوي.

ومع مرور أكثر من ربع قرن من الأنشطة، أطلق مجلس التفاهم العالمي "منتدى هلموت شميت للقيادات الشابة" داعياً الشباب الواعد من مختلف أرجاء العالم إلى التفاعل مع أعضاء المجلس.

الوضع العالمي الراهن

يواجه العالم تحديات لا سابق لها تتمثل بارتفاع أسعار الأغذية والوقود، والانتشار النووي، والفقر العالمي، واحتمال وقوع كوارث بيئية جديدة. بيد أن المجلس أقر بوجود بصيص أمل لقلب الموازين في هذه المجالات الرئيسية عبر اعتماد تدابير عملية.

وقد أنبأت السنوات القليلة المنصرمة بحصول زيادة كبرى في أسعار الأغذية والوقود. لذا لم يشكّل ارتفاع أسعار الوقود تحديداً أيّ مفاجأة. فمن الطبيعي بمكان أن تزايد الطلب والمخاوف المتعلقة بالعرض ستؤدي حتماً إلى ارتفاع الأسعار أكثر حتى على المدى الطويل. ويعدّ الارتفاع المهول في سعر النفط أيضاً عاملاً من عوامل ارتفاع أسعار الأغذية. ولا ريب في أنه ما لم تُعالج أزمة الأغذية المتفاقمة على وجه السرعة وكما يجب فإنها قد تسبّب المجاعة وزيادة الفقر بل وحتى صراعات مسلحة.

يرتبط العديد من المشاكل المتصلة بنقص الأغذية والتنافس على مصادر الطاقة والتدهور البيئي بالنمو السكاني السريع. وهنا لا يعدّ دعم مساواة المرأة مع الرجل، بما في ذلك دعم حقها في التعلم، واجباً أخلاقياً فحسب بل هو أيضاً سبيل لتكوين عائلات أصغر حجماً وأكثر صحة.

يعدّ نزع السلاح العالمي أساسياً من أجل تحقيق السلام الدائم. وقد آن الأوان للجميع للقبول برؤية يكون فيها العالم بأسره خلوّاً من الأسلحة النووية بل وحتى برؤية يكون فيها العالم برمته خلوّاً من استخدام القوة المسلحة بين الدول. ولا يفوتنا أن نذكر الخطر المحدق بالسلام والناجم عن الأسلحة الصغيرة التي كانت الأشدّ أضراراً على غالبية ضحايا الصراعات الناشئة منذ الحرب العالمية الثانية. وفي مجال ضبط السلاح ونزعه، تمّ تقديم جملة من الاقتراحات العملية التي تستحقّ اهتماماً سريعاً من الأسرة الدولية. وقد آن الأوان لبدء العمل على هذه المسألة.

يشكّل الاحتباس الحراري تهديداً خطيراً للبشرية. لذا يعدّ تأجيل التعامل مع هذا الموضوع أكثر أمراً خطيراً فقد يفوت الأوان للقيام بأي عمل. ولا بدّ أن يكون العمل عالمياً ويتضمن العالم الصناعي والبلدان النامية على حدّ سواء ويأخذ بعين الاعتبار الحاجات الخاصة لكل منهما.

وبناءً على ما تقدم، يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

- القبول برؤية يكون فيها العالم خلوًا من الأسلحة النووية وحثّ القوى الممتلكة لأسلحة نووية على المبادرة إلى المشاركة في المساعي المتجددة في عملية نزع السلاح عبر التفكيك التدريجي لترساناتها النووية وتفادي تطوير منظومات جديدة من شأنها تجديد السباق إلى التسلح،
- المطالبة بأن تعلن جميع الدول الممتلكة أسلحة نووية أنها ستمتنع عن استخدام أسلحة الدمار الشامل كحلّ أول،
- حثّ جميع الدول على الانضمام إلى معاهدة منع انتشار النووي والالتزام بواجباتها بموجب هذه المعاهدة وإبعاد الأسلحة النووية عن التحذيرات المتسرعة بغية تفادي وقوع حروب بالصدفة أو سوء تفاهم،
- الحثّ على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيّز التنفيذ ولفت الانتباه إلى معاهدة القوى النووية المتوسطة المدى واحتمال إطلاق حوار بين جميع الدول الممتلكة أسلحة نووية في هذا السياق،
- التفاوض على معاهدة تضمن فرض حظر أكيد على إنتاج المواد القابلة للانشطار لأغراض عسكرية بغية الحؤول دون إنتاج المزيد من اليورانيوم المخصّب والبلوتونيوم بمستويات كافية لتصنيع الأسلحة،
- الترحيب بالعملية الأخيرة والمشجعة الرامية إلى تطبيق الاتفاق القاضي بتفكيك وتدمير البرنامج النووي غير المرخّص لكوريا الشمالية، وتشجيع المساعي السياسية الأساسية لإجراء محادثات مع إيران من دون أي شروط مسبقة افتتاعاً بأنه ما من حلّ عسكري لهذه المسألة، وحثّ إسرائيل على إخضاع برنامجها النووي العسكري كلياً لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية،
- تقييد وتنظيم إنتاج الأسلحة الصغيرة والاتجار بها دولياً عبر دعم المفاوضات الرامية في الأمم المتحدة إلى إنشاء معاهدة دولية للاتجار بالأسلحة،
- التشديد على أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يبقى مسألة أساسية في الشرق الأوسط وأن التسوية السياسية القائمة على التفاوض والمتضمنة جميع الأطراف الفاعلين هي وحدها السبيل إلى إرساء السلام الدائم،
- الاعتراف بأن مساواة المرأة مع الرجل، لاسيما في حق التعلم، هو أمر ضروري من أجل تحقيق التنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين، والتذكير تحديداً بالهدف الثالث من أهداف الألفية للتنمية وقرار مجلس الأمن رقم 1325،
- الاعتراف بأنه، إلى جانب التداعيات البيئية، قد يكون لزيادة الاستخدام العالمي للنفط والغاز تداعيات أمنية سلبية مع شحّ المصادر أكثر فأكثر،
- ضرورة اتخاذ خطوات عاجلة لإزاء أزمة الأغذية والتشديد على احتمال أن تؤدي هذه الأزمة إلى المجاعة وتفاقم الفقر بل وحتى إلى صراعات مسلحة في حال لم تتم معالجتها كما يجب بما في ذلك إلغاء دعم الحبوب والمنتجات المستندة إلى الوقود الحيوي،
- التشديد على أنه لا بدّ لخفض انبعاث ثاني أكسيد الكربون من أن يتضمن التدابير الممكنة كافة بما في ذلك تشجيع الاستثمار في حلول تكنولوجية جديدة، وتوسيع نطاق استخدام

مصادر الطاقة المتجددة وتقديم حوافز اقتصادية فعلية بغية الحدّ من استخدام الوقود الأحفوري،

- وضع حدود دقيقة لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون وغيرها من غازات مفعول الدفيئة في المستقبل والاتفاق على سبل تطبيق هذه الحدود بشكل فعال على المستوى العالمي،
- حتّ قادة العالم على التفاوض على معاهدة تخلف بروتوكول كيوتو وتصادق عليها جميع الدول مع الاعتراف بالمسؤولية الخاصة التي تقع على عاتق البلدان الصناعية،
- تعزيز الحوار بين الديانات وفي داخلها وإعداد خطة عمل لتربية متداخلة الأديان بغية زيادة التسامح والاحترام المتبادل وملاحظة التقدم المحرز في هذا الصدد.

إعادة إرساء القانون الدولي: الأبعاد القانونية والسياسية والإنسانية

تعدّ الحاجة إلى مجتمع دولي مستند إلى القانون وملتزم بالعدالة والتنمية أهم بكثير من ذي قبل نظراً إلى التحديات المعقدة التي تواجهها الإنسانية اليوم. ولا بدّ من استعادة الالتزام بالقانون الدولي والثقة في المؤسسات المتعددة الأطراف. فالأعمال الأحادية الطرف تعرّض العالم للخطر وتقوّض المساعي الرامية إلى تعزيز الأمن والسلام الدوليين.

من الواضح أن فضّ النزاعات بين الدول في عالم اليوم عبر الاستخدام الأحادي الطرف للقوة من شأنه أن يخلف آثاراً مدمّرة وقد يهدّد حتى استمرار الإنسان على الأرض. من هنا، لا بدّ من حلّ الخلافات التي تنشأ بين الدول عبر السبل السلمية كما هو وارد في ميثاق الأمم المتحدة. ولا بدّ للمؤسسات المتعددة الأطراف وآلياتها أن تكون قادرة على التعامل بفعالية مع التحديات التي تواجهها.

ومن الأعمال الملحة المطلوبة من أجل الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وعلى الحكم العالمي المسؤول هو استعادة احترام ميثاق الأمم المتحدة. وبحكم الضرورة، يتعين على الدول القوية أن تقوم بالمبادرة. وهذا ينطبق بوجه خاص على أعضاء مجلس الأمن لأنه يمثل الهيئة المكلفة بتحمّل مسؤولية حفظ الأمن والسلام الدوليين. كما يتعيّن على مجلس الأمن، بصفته الهيئة الممنوحة صلاحية العمل بالنيابة عن أعضاء المنظمة، أن يحترم المسؤولية الملقاة على عاتقه.

في قرار القمة في العام 2005، جدّدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي والنظام العالمي استناداً إلى حكم القانون. لذا يتعين على الدول أن تلتزم بواجبها المتمثل باحترام القانون الدولي كما ورد على لسان قادتها في هذا القرار.

لا ريب في أن الإرهاب هو من المخاطر المحدقة بالأمن الإنساني. لذا من المهم أن تتعاون الدول على مكافحة هذه الآفة. بيد أنه من المهم أيضاً الاعتراف بأن هذه المكافحة لا تعني الحرب. إذ لا بدّ من التعاطي مع الإرهاب باعتباره عملاً جرمياً يتم التعامل معه عبر أنظمة إنفاذ القوانين الموجودة أصلاً ومع الاحترام التام لحقوق الإنسان وحكم القانون.

وبناءً على ما تقدّم يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

- الاعتراف بضرورة التعامل مع التحديات التي تواجهها الإنسانية عبر الحلول المتعددة الأطراف وضمن نظام عالمي مستند إلى القانون،
- الإقرار بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح للدول باستخدام القوة إلا في حال وافق مجلس الأمن على ذلك أو في حال استخدامها للدفاع عن النفس عند وقوع اعتداء مسلح أو عند وجود خطر وشيك،
- الإقرار أيضاً بأن ميثاق الأمم المتحدة لا يسمح بالاستخدام الوقائي للقوة،
- التشديد على أن استخدام القوة غير المسموح به، بما في ذلك اجتياح العراق مما يعرف بتحالف الدول الراقبة، يساهم في إضعاف احترام القانون الدولي،
- الإصرار على أن تلتزم الدول بواجباتها بدقة بموجب القانون الدولي، وتحديد ميثاق الأمم المتحدة، وتشجيع القوى الريادية على أن تكون مثلاً يُحتذى به عبر العمل ضمن القانون والالتزام به مع الإدراك أن ذلك يصبّ في مصلحتها،
- الإدراك بأنه من الضروري بمكان للدول أن تتخبط في نقاشات مع الدول التي تختلف معها بغية استكشاف آفاق لوضع حدّ للخلافات،
- تأكيد الالتزام بفضّ النزاعات الدولية عبر السبل السلمية وحثّ الدول على القبول بالاختصاص الإلزامي لمحكمة العدل الدولية،
- التشديد على أهمية ممارسة مجلس الأمن لصلاحياته بشكل حاسم وفعال بما يتوافق مع المسؤولية التي يلقيها على عاتقه ميثاق الأمم المتحدة،
- الاعتراف بوجود حالات تستدعي عملاً حازماً من مجلس الأمن بما يتوافق مع مبدأ مسؤولية الحماية،
- التعامل مع الإرهاب باعتباره أعمالاً إجرامية يتم التعاطي معها عبر أنظمة إنفاذ القانون الموجودة أصلاً ومع الاحترام التام لحقوق الإنسان وحكم القانون،
- التشديد على أهمية وضع تعريف متفق عليه للإرهاب،
- الدعوة إلى المصادقة العالمية لنظام روما الأساسي الخاص بالمحكمة الجنائية الدولية وتعاون جميع الدول مع المحكمة،
- تشجيع المنظمات غير الحكومية على الاستمرار في أنشطتها الرامية إلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وحكم القانون،
- دعوة جميع الدول إلى تكريس الموارد من أجل تعليم الأخلاق العالمية، وأسس القانون الدولي ومعنى حكم القانون على المستويين الوطني والدولي،
- تجديد تأكيد الإعلان العالمي لمسؤوليات الإنسان وتعزيزه.

إدارة الأسواق المالية الدولية

تؤثر الأزمة الحالية التي تواجهها الأسواق المالية الدولية في النشاط الاقتصادي وتؤدي إلى تضائل الثقة في النظام. فالخلل الكبير في موازين المدفوعات الدولية يمكن أن يؤدي إلى تكييفات غير منظمة وإلى ضعف الدولار أكثر فأكثر. علماً بأن حجم التحويلات اليومية في أسواق الصرف يبلغ قرابة 3.2 بليون دولار أميركي.

لعلّ أبرز ما يميّز الأزمة الحالية التي ساهم في تسريعها تدهور الأصول المالية الأميركية، هو أنها كانت متوقعة ومع ذلك لم يتم أخذ أي خطوة لدرئها. فقد دخلت صكوك مالية جديدة ومعقدة الأسواق الدولية وغيّرت كلياً المشهد العام فيها وأثرت في الاستقرار.

أما اليوم فهناك أكثر من 9 آلاف صندوق تحوّل ذات مخاطر مرتفعة وغير منظمة وغير مراقبة تدير ما قيمته قرابة بلياري دولار أميركي من الأصول والكثير منها مسجّل في مناطق نائية منخفضة الضرائب. ويفتقر السياسيون والمستثمرون العاديون على حد سواء إلى إلمام أو معرفة محددة بهذه الصناديق. والآن باتت حتى البنوك التجارية منخرطة في تحويلات وصفقات خارج ميزان المدفوعات. وبات من المستحيل تقريباً معرفة ما يجري في الأسواق المالية المعولمة غير الواضحة المعالم. لذا من الضروري بمكان أن يُفرض على هذه الصناديق تنظيمات ومراقبة شبيهة بتلك المفروضة على المؤسسات المالية وصكوكها المدرجة في سوق البورصة.

طبعاً يشكّل الارتفاع السريع لأسعار الوقود والأغذية تحدياً لا سابق له. وإذا ما استمر هذا الوضع على ما هو عليه فإن آثاراً سلبية ستقع على توزيع الثروة العالمية بشكل حتمي. ومن أسباب هذه الأزمة هو فائض السيولة في الأسواق المالية الدولية. فالشروط النقدية الغاية في السهولة تساهم في ارتفاع الأسعار وفي التضخم وزيادة الخلل القائم.

لم تتمكن الأطر المؤسسية الموجودة حالياً من التأقلم مع الأزمة القائمة. فمجموعة البلدان الصناعية الثمانية غير فعالة والإصلاحات متأخرة في كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مواجهة تحديات العصر الجديد. لذا لا بد لأي حل للأزمة المالية الراهنة أن يقوم على العمل الجماعي والتعاون.

وبناءً على ما تقدّم يوصي مجلس التفاهم العالمي بالتالي:

- معالجة العجز الأميركي في ميزان المدفوعات عبر حثّ الولايات المتحدة على تخفيض العجز المالي وإصلاح سياسة الضرائب بغية تشجيع العائلات الأميركية على تخفيض الاقتراض وزيادة الادخار الخاص،
- حثّ الدول التي لديها فائض في حساباتها على معالجة الخلل في ميزان المدفوعات العالمي،
- توسيع مجموعة البلدان الصناعية الثمانية لتتضمن الصين والهند والسعودية والبرازيل بالإضافة إلى دولة أفريقية والاعتراف بالدور المهم الذي تضطلع به هذه الدول على الصعيدين الاقتصادي والسياسي،
- حثّ مجموعة البلدان الصناعية الثمانية على منح صندوق النقد الدولي الصلاحية لاقتراح توصيات حول إرشادات عامة في مجالي مراقبة وإدارة الأسواق المالية الدولية، مع القيام في الوقت عينه بإصلاح حق التصويت في صندوق النقد الدولي كي يعكس بشكل أفضل حقائق العالم الاقتصادي الحالي،

- إخضاع جميع البنوك وصناديق التحوط وصناديق الأسهم الخاصة والمؤسسات والصكوك المالية للمراقبة والتنظيمات المطبقة على نظام البنوك العادي فضلاً عن تعزيز الشفافية،
- استعادة معدلات رأسمال مناسبة في المؤسسات المالية من أجل استعادة الثقة في الأسواق المالية الدولية وضمان استقرار السوق،
- معالجة الصفقات المشبوهة التي تتم في المناطق المالية المعفاة من الضرائب والمراقبة عبر اتفاق عالمي يقضي باتخاذ تدابير محلية لمنع البنوك من إقراض المال لمؤسسات مالية خاصة مسجلة في مناطق منخفضة الضرائب ليس فيها أنظمة مراقبة مالية،
- حثّ الدول المستهلكة للوقود على إصدار احتياطاتها النفطية لمدة تتخطى التسعين يوماً المفروضة عليها والمعادلة لصافي الواردات بموجب الاتفاق التي يربطها بالوكالة الدولية للطاقة الذرية في فترات مناسبة بغية تخفيض أسعار النفط المحلية،
- تشجيع تطوير التكنولوجيات بغية إنتاج وقود حيوي من مصادر نباتية بدلاً من مصادر غذائية.

يعرب مجلس التفاهم العالمي عن شديد امتنانه للدعم الذي تلقتة الجلسة السنوية السادسة والعشرون من الحكومة الأسترالية والحكومة الألمانية والحكومة اليابانية والحكومة الكورية والحكومة السعودية والحكومة السويدية فضلاً عن مدينة ستوكهولم.

لائحة بأسماء المشاركين

أعضاء مجلس التفاهم العالمي

1. صاحب السيادة السيد هلموت شميت، رئيس فخري (مستشار ألمانيا سابقاً)
2. صاحب السيادة السيد مالكولم فرايزر، رئيس فخري (رئيس وزراء أستراليا سابقاً)
3. صاحب السيادة السيد إينغفار كارلسون، رئيس مساعد (رئيس وزراء السويد سابقاً)
4. صاحب السيادة السيد جان كراتيان، رئيس مساعد (رئيس وزراء كندا سابقاً)
5. صاحب السيادة السيد إسكو آهو (رئيس وزراء جمهورية فنلندا سابقاً)
6. صاحبة السيادة السيدة غرو هارلم برونولاند (رئيسة وزراء النرويج سابقاً)
7. صاحبة السيادة السيدة فيغديس فينبوغادوتير (رئيسة جمهورية أيسلندا سابقاً)
8. صاحب السيادة السيد باشار ودين جوسوف هابيبي (رئيس جمهورية أندونيسيا سابقاً)
9. صاحب السيادة السيد لي هونغ كو (رئيس وزراء كوريا سابقاً)
10. صاحب السيادة السيد عبد السلام مجالي (رئيس وزراء الأردن سابقاً)
11. صاحب السيادة السيد بنجامين ويليام مكابا (رئيس تانزانيا سابقاً)
12. صاحب السيادة السيد يوشيرو موري (رئيس وزراء اليابان سابقاً)
13. صاحب السيادة السيد أوليسغون أوباسانجو (رئيس نيجيريا سابقاً)
14. صاحب السيادة السيد أندريه باسترانا (رئيس كولومبيا سابقاً)
15. صاحب السيادة السيد برسيفال ن. ج. باترسون (رئيس وزراء جمهورية جامايكا سابقاً)
16. صاحب السيادة السيد جوزيه سارناي (رئيس البرازيل سابقاً)
17. صاحب السيادة السيد كوستانتينوس جورجوس سيمييتيس (رئيس وزراء اليونان سابقاً)
18. صاحب السيادة السيد تانغ شي هوا (الرئيس التنفيذي لهونغ كونغ سابقاً)
19. صاحب السيادة السيد جورج فاسيليو (رئيس قبرص سابقاً)
20. صاحب السيادة السيد فرانز فرانيتزكي (مستشار النمسا سابقاً)
21. صاحب السيادة السيد ريتشارد فون فايساكر (رئيس ألمانيا سابقاً)
22. صاحب السيادة السيد إرنستو زديلو بونس ده ليون (رئيس المكسيك سابقاً)

الأعضاء المشاركين

23. د. عبد الرحمان حمد السعيد، مستشار، البلاط الملكي (السعودية، ممثلاً السيد عبد العزيز القرشي)
24. البروفسور توماس أكسورثي، رئيس مركز دراسة الديمقراطية، جامعة كوين (كندا)
25. بارونس جاي، رئيسة معهد تنمية ما وراء البحار، لندن (المملكة المتحدة)
26. البروفسور هانس كونغ، بروفسور متقاعد، جامعة توبنجن (سويسرا)
27. د. لي سونغ يون (نائب رئيس وزراء كوريا سابقاً)
28. السيد سيكن سوغورا (وزير عدل اليابان سابقاً)

ضيوف الشرف

29. السيدة كارولين أنستاي، رئيسة الموظفين، مكتب الرئيس، البنك الدولي

30. السيد جايمس بلانشار (سفير الولايات المتحدة إلى كندا سابقاً، وحاكم ميشيغان سابقاً)
31. صاحب المعالي السيد هانس بليكس (رئيس سابق للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الخاصة بالعراق)
32. د. أولاف برونلاند، باحث في العلاقات الدولية (النرويج)
33. د. هانس كوريل، (المستشار القانوني السابق للأمم المتحدة ومساعد أمين عام الأمم المتحدة للشؤون القانونية) (السويد)
34. السيد ناغاو هيودو، (سفير اليابان سابقاً إلى بلجيكا)
35. السيد جوليوس ليلجستروم (السويد)
36. البروفسور تيموثي ل. ه. ماك كورماك، بروفسور قانون دولي إنساني، كلية الحقوق في جامعة ميلبورن (أستراليا)
37. السيد كيان كيشن (نائب رئيس الوزراء سابقاً) (الصين)
38. د. سيرغي روغوف، مدير معهد الولايات المتحدة وكندا التابع للأكاديمية الروسية للعلوم
39. البروفسور تايزو تايا، جامعة ريكيو (اليابان)
40. البروفسور تو وامينغ، جامعة هارفرد (الصين)
41. صاحب السيادة السيد أولا أولستن (رئيس وزراء السويد سابقاً، وعضو في مجلس التفاهم العالمي سابقاً)